مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع كل مرحلة توتر سياسي وطائفي في البلاد يعود الحديث عن الفيدرالية وهو المصطلح الذي خرج إلى العلن كثيرا في الحرب الأهلية. هذه المرة يخرج هذا المصطلح ليتواءم مع دعوات الحياد التي تطلق كثيرا هذه الأيام ولعل رأس الحربة بين مطلقيها هو البطريرك الماروني بشارة الراعي.

وللتذكير، فإنه خلال الحرب الأهلية التي يسميها مطلقو الفيدرالية "حرب الآخرين على أرضنا" لدفع التهمة عن فريق لبناني مسيحي خصوصا بإشعال شرارتها، ذهب كثيرون، خاصة في الساحة المسيحية من أحزاب ومفكرين، إلى رفع شعاري الفيدرالية وحتى التقسيم مع اعتبارهم بأن لبنان الوطن الذي تأسس ليشكل موئلا آمنا لهم، قد انتهى.

خرجت الشعارات التقسيمية خاصة في بداية الحرب وشكل المثال الاسرائيلي مثال جذب إليها، لكن في المراحل اللاحقة من الحرب وبعدها استبدل كثر مفهوم التقسيم بالدعوة إلى الفيدرالية، وهي للواقع تخفي هي الاخرى أهدافا تقسيمية ورفضا للآخر.

شكلت أحزاب وتيارات اليمين مثل الكتائب والقوات اللبنانية والأحرار وأخرى أصغر حجما وأكثر تطرفا مثل التنظيم وحراس الأرز وغيرهم، رأس حربة هذا المشروع. لكن الحقيقة أيضا أن هذا العنوان قد تم رفضه من قبل كثيرين أيضا داخل المجتمع المسيحي مع بزوغ نجم العماد ميشال عون حين تمسك هؤلاء بشرعية الجيش اللبناني في وجه الميليشيات وأعلنوا تأييدهم لحربه على التواجد السوري في لبنان.

على أن الانقسام لم يكن مختزلا بهذه البساطة، ذلك أن بين حلفاء عون نفسه الذي حلّ بطلا من خلال حرب التحرير التي أعلنها العام 1989، كان ثمة متطرفون، لكن هزيمة عون في 13 تشرين الاول العام 1990 شكلت سقوطا لمشروعه السياسي، ومعه للأوهام المتطرفة كما للمارونية السياسية، لصالح إقرار اتفاق الطائف الذي قدم بالفعل تسوية يمكن أن تؤدي، ولو نظريا، إلى حل في البلاد.

في سنوات التسعينيات خمدت في العلن على الأقل الدعوات اليمينية المتطرفة وكان خلالها الزعماء الموارنة قيد التهميش عبر النفي أو الاعتقال وسط انحلال للميليشيات العسكرية والتنظيمات المتطرفة التي استقطبت الأحزاب الكبرى في الساحة المسيحية شرائحها الشعبية.

عادت دعوات الفيدرالية إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة بعد التحولات التي طرأت على البلاد منذ العام 2005 وبعده مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان. لكنها لم تعلن عن نفسها سريعا بل أخذت تبرز مع كل توتر وانسداد في الافق السياسي وشعور المسيحيين بالتهميش. واليوم تحاول تلك الدعوات الجديدة القديمة التي ضمت إليها على ما يبدو قيادات سياسية كانت وحدوية في السابق على الاقل في الشكل، توجيه كل خراب البلد ضد ما يعتبرونه هيمنة سلاح المقاومة وتغيير وجه لبنان عبر مشروع إيراني يغزوه وهو ما يشير بصراحة الى مخاوف طائفية ديموغرافية وإقتصادية وإجتماعية.

وإذا كان من الملاحظ أن تلك الدعوات تصدر علنا عن جهات غير كبرى على الساحة المسيحية، إلا أن الحقيقي أيضا أن شرائح شعبية واسعة داخل الأحزاب المسيحية الكبرى مثل القوات اللبنانية والكتائب وحتى التيار الوطني الحر، تنادي بذلك ويستدل على مزاجها على وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام وفي النقاشات الشعبية المباشرة كما في الأروقة المغلقة.

ويبدو أن تلك الدعوات تتمتع اليوم بظهير مادي إعلامي متنوع وتستفيد من حالة الخراب الاجتماعي التي يعيشها لبنان والتي أدت إليها تراكمات السنوات الطويلة الماضية. وهي ستتعزز مع كل تعمق للانهيار الحاصل، لكنها ستخفت، من دون ان تنتهي، في حال تلمس لبنان خطواته نحو الخروج من الأزمة.

ويبدو من المؤسف أنه بعد أن أرسى اتفاق الطائف واقعا سياسيا جديدا في البلاد في التسعينيات، عاد المصطلح إلى العناوين السياسية من بابها العريض، وباتت تناقشه حلقات تلفزيونية، وتبحث كيفية تطبيقه على لبنان وتعرض ماهية إيجابيته وهو الامر الذي يشير الى قوى سياسية ومالية وخارجية تقف وراءه.

وفي استطلاع مواقف الأحزاب المسيحية الأساسية حول مفهومها اليوم عن الفيدرالية وهل تعمل لتطبيقها على لبنان؟ يمكن البدء من فريق العهد ورئيس الجمهورية، أي التيار الوطني الحر، الذي طالما عاير القوات اللبنانية والكتائب اللبنانية على تبنيهما الفيدرالية، على اعتبارها مشروعا تقسيميا رجعيا لا يحافظ على وحدة البلاد والتعايش الإسلامي – المسيحي فيها. لا بد من الملاحظة بداية، حجم التناقضات في صفوف التيار الوطني الحر حول هذا المفهوم. قد تجد من يعارضه بشدة وهم

الغالبية علنا، وقد تجد من يدعمه بشدة. ليس مدهشا هذا التنوع فهذا الفريق يجمع بين اليمين واليسار رغم الخسارات التي لحقت به في العامين الأخيرين وخاصة بعد 17 تشرين الاول 2019.

غير أن هذا التنوع لا يلغي الموقف الأكثر حضورا لدى التيار الوطني الحر، وهو يتمثل باللامركزية الإدارية. فتطبيق الفيدرالية يحتاج إلى شروط ربما غير متوفرة تماما في بلد بتوزيع جغرافي ديمغرافي كلبنان، بكل ما فيه من تعقيدات.

عادة، عندما تطبق الفيدرالية، يبقى هناك الحد الأدنى من القضايا الموحدة، كالإدارة المالية والسياسة الخارجية والدفاعية. بينما في لبنان، هذه القضايا تحديدا محط انقسام لدى اللبنانيين. وبالتالي، حتى لو طبقت الفيدرالية، كيف يمكن الاتفاق على هذه القضايا الكبرى؟ بالإضافة إلى أن التوزيع السكاني في لبنان يظهر الاختلاط الطائفي. ولذا، كيف يمكن تطبيق فدرالية طائفية عليه؟ هذه أسئلة يطرحها التيار الوطني الحر على من يطالب بتطبيق الفيدرالية، مرجحا وفق منطق الأمور الذهاب إلى تطبيق لامركزية إدارية تعطي مزيدا من الصلاحيات والإمكانيات للمناطق، للتنمية والإدارة الذاتية، من دون الذهاب إلى تقسيمات الفيدرالية وقوانينها.

تخلص قراءة التيار الحر إلى أن لبنان ليس مضطرا إلى خيار التقسيم، إذا استطاع إيجاد نظام حكم ملائم له، ينمّي المناطق ويعزز من صلاحياتها.

وبعدما اعتُبرت القوات اللبنانية "أم الصبي"، أي أنها صاحبة طرح مشروع فدرلة لبنان، تتمهل اليوم في هذا الطرح، على قاعدة أنه قبل البحث بأي نظام سياسي في لبنان، يجب أن يكون هناك مساواة بين المواطنين. وأن يكون هناك قاعدة واحدة مطبقة على جميع اللبنانيين، وأن تكون مسألة الدولة وسيادة الدولة مسألة محسومة ومبتوتة بشكل نهائي. فماذا ينفع اعتماد الفيدرالية أو غيرها في حال بقي هناك فريق مسلح في لبنان، وفريق آخر أعزل؟ واستمرت التدخلات الخارجية؟ حسب قراءة القوات التي ترى أن البحث في الأنظمة السياسية هو تضييع للوقت، متسائلة ماذا ينفع الاتفاق على نظام سياسي لا يطبق كما حصل مع اتفاق الطائف؟ لذا، وقبل البدء بهذا النقاش، يجب الوصول إلى سيادة وسلاح واحد على الأراضي اللبنانية، ومن ثم يُبحث موضوع النظام السياسي. وتتساءل القراءة القواتية: هل التوافق على أي نظام سياسي، حتى لو كان الفيدرالية، ينهي الأزمة السياسية اللبنانية؟ ويأتي الجواب: لا. إذا، فليتم البحث عن نهائية الكيان اللبناني والدولة وحصر السلاح قبل البحث في أي شيء آخر.

ولناحية حزب الكتائب اللبنانية الذي خاض الانتخابات النيابية منذ العام 2009 تحت شعار تطوير النظام، فالنقطة الأساسية لديه هي الانتقال من هذه الدولة المركزية إلى دولة لامركزية إدارية. ومن هذا المنطلق قدم النائب سامي الجميل قانون اللامركزية الإدارية، الذي أعده الوزير السابق زياد بارود، عندما كلفه بذلك رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان.

يرى الكتائب في هذا المشروع خلاصا للأزمة السياسية اللبنانية، لما له من أثر على دور المجالس المحلية في المناطق، في استقلاليتها المالية وبتطوير آليات المحاسبة والحكم، والتطوير التنموي والاقتصادي، والجباية، وتعزيز حقوق المواطنين وواجباتهم، بما يفك ارتباطها بالدولة المركزية.

على أن الفرق الوحيد بين الفيدرالية واللامركزية هو في التشريع المحلي، لأن قراءة الكتائب تعتبر أنه من الأفضل عدم إعطاء المناطق حق التشريع، لتجنب تهميش دور بعض الأقليات المسيحية في المناطق، في حال أرادت الأكثرية فيها سن قوانين لغير مصلحة تلك الأقليات. فأهم ما يمكن أن يحصل هو المحافظة على لبنان الدولة المدنية والمساواة بين المواطنين.

تجتمع هذه القراءات الثلاث على أسس واحدة. ولا شك أنها بين سطورها تلامس المخاوف الوجودية نفسها لدى المسيحيين.. وإن كانت الأحزاب المسيحية على خلاف في السياسة كما جرت عادتها تاريخيا، إلا أنها في أساس النظام في لبنان، تجتمع على المحافظة على وجود المسيحيين في أكثر الأنظمة الملائمة لذلك، من دون المس بجوهر صيغة لبنان التشاركية. ولا شك أن كلام عدد من قيادات مختلف الأحزاب المسيحية عن نسب الجباية في المناطق، وأحقية المناطق المسيحية بالحصول على الخدمات، لما فيها من نسب جباية عالية، يقود الأحزاب المسيحية على اختلافها إلى التوحد حول طرح اللامركزية الإدارية، التي تضمن لهم التقسيم تحت راية الدولة اللبنانية الواحدة.

على أن الدعوات تلك تخفي بوضوح خلفيات طائفية تحت عناوين وطنية، وبما يتعلق بالدعوات العلنية للتقسيم فلا تزال متواضعة الفعل ولا تحظى سوى بتعاطف كلامي يعلم مطلقوه باستحالة التقسيم والفيدرالية في لبنان نظرا لعوامل كثيرة، أولها ان مشروع الفيدرالية قد سقط فعلا في المنطقة كما في سوريا والعراق والخليج في منطقة تتوجه اليوم نحو التفاهم بعد مرحلة عبثية من القتل والنار لم يعد من راع دولي لها.

وقد كان من سوء حظ لبنان أنه بنى اقتصاده الريعي غير المنتج على معايير أثبتت انها لا يمكن ان تقدم الحل وسط التوترات، لكنه اليوم سيفيد من عودة المنطقة الى توازنها وخروجها من الانقسامات المريرة التي طبعت العقد الأخير وهو ما يفتح الباب امام مرحلة تأهيل للاقتصاد تخمد معها الدعوات المتطرفة في كل المناطق.

وفي كل الأحوال، فإن دعوات الفديرالية تبدو واضحة الثغرات ولا تقدم حلا للعامل الجغرافي في بلد صغير قاصر في الأصل عن مقاربة نظام حكم كهذا. وهناك أسئلة موجهة الى الفيدراليين لا أجوبة عليها: كيف ستكون مواجهة سلاح حزب الله عبر نظامهم هذا؟ ماذا عن القضايا الموحدة، كالإدارة المالية والسياسة الخارجية والدفاعية؟ من سيتولاها؟ كيف التوصل الى حل في مناطق الاختلاط الطائفي والمذهبي؟ ماذا عن خوف كثيرين من ذهاب الاقليات ضحية اكثريات في بعض المناطق؟ ثم ماذا عن النفوذ الخارجي في مناطق الاختلاف تلك؟ وقبل كل ذلك، اذا كانت الدعوات تلك مجردة من الطائفية، ألا تكفي دعوة الطائف نفسه الى اللامركزية الإدارية التي تعزز الايرادات المحلية ولا تذهب في اتجاه استقلالية عن الدولة؟

تتجاهل الدعوات التقسمية بالكامل اتفاق الطائف الذي توصل إليه اللبنانيون بعد حرب استنزفت البشر والحجر.

وسيكون على اللبنانيين الاتفاق على تطبيق وثيقة وفاقهم الوطني. فقد قدم الطائف الحل ودعا إلى نظام مدني ومن العبث محاولة اجتراح نظام جديد، ويخشى أن لا يخلو أي تغيير أو حتى تعديل للنظام الحالي من الدماء. مثلما أن الواقع الحالي في العالم ولبنان ينحو في اتجاه القيم الجامعة والحريات وتعزيز الديمقراطية بأشكالها المتنوعة، من دون نفي دعوات يمينية هنا او هناك لا تؤثر على المسار العام في بلادها.

هذا مع الإشارة إلى أن شرائح واسعة متنوعة طائفيا وجغرافيا قد أطلقت انتفاضة شعبية ضد أركان المنظومة الحاكمة، وهذه الشرائح وأن تلتزم بالصمت اليوم، إلا أنها أسست لوعي مستمر ومتصاعد وسط الفورة الإعلامية وهي سترفض حتما أي مشروع تقسيمي يذكر بالحرب الأهلية.

أما لناحية ما يعرف بحياد لبنان الذي يتقاطع في نهاية المطاف مع الدعوات التقسيمية من دون أن يجهر مطلقوه بذلك، فالمدافعون عن هذا الموقف يلفتون إلى أن اعتماد نظام الحياد اللبناني يرتبط

بطبيعة الوجود اللبناني تاريخيا وجغرافيا وديموغرافيا. ولا يضمن استمرار هذا المزيج اللبناني سوى الحياد ويذهبون إلى اعتبار ذلك كونه حقيقة تاريخية وما كانت الأزمات اللبنانية نشأت لو لم تشرد مكونات لبنانية عن طبيعة لبنان، وهم يشيرون بذلك الى اللبنانيين الذين ناصروا القضية الفلسطينية سابقا وطبعا الى مؤيدي سياسة المقاومة أي حزب الله اليوم.

ولدى البطريرك الراعي رؤية مؤداها أن الحياد هو أحد الركائز التأسيسية لكيان لبنان ودولته. ومن دونه لا لبنان مستقلا. وبالتالي أيا تكن صيغة لبنان الدستورية مركزية أو لامركزية، فيديرالية أو تقسيمية، يُلازمها الحياد فيعطيها مناعة الاستقرار ودرء الأزمات والصراعات.

ومن الطبيعي حينها أن يرفض هؤلاء حتى سياسة النأي بالنفس، على أنهم يقولون إن هذا الرفض ليس لأنها سيئة، بل لأنها غير كافية كون الشرق الأوسط لا يفرز حربا كل مئة سنة، فحروبه وصراعاته لا تنقطع وترتد على اللبنانيين. لذا يحتاج لبنان نظام نأي بالنفس ثابتا، هو بالتالي نظام الحياد الدائم.

ويعززون فكرتهم بأنه لا يمكن للبنانيين أن يكونوا مواد حروب المنطقة كلما حصل انقلاب في دولة عربية، أو برز في الشرق الأوسط زعيم أو رجل دين أو مشروع توسعي أو نزعة قومية أو حالة تكفيرية وجهادية دفع لبنان غاليا ثمنها منذ الخمسينيات إلى الآن، وهم يشيرون بذلك الى ان هذا الامر بدأ منذ ثورة العام 1958 على حكم الرئيس كميل شمعون الذي أدخل لبنان في سياسة الاحلاف في وجه المد القومي العربي.

وبذلك يرى الراعي ومؤيدوه أن هناك استحالة في البقاء دولة واحدة من دون حياد لإنقاذ وحدة لبنان أكثر مما لإنقاذ لبنان بحد ذاته كونه باق في جميع الأحوال، وفي ذلك تهديد كامن لمعارضي الحياد.

لكن مطلقي هذا المشروع الغامض قد يناقضون دعوتهم عندما يقولون إن الحري بالمكونات اللبنانية أن تقتنع ان الحياد ليس مشروعا مناقضا للخصوصيات والقناعات الذاتية المختلفة التي تأخذ مداها في اللامركزية أو الاتحادية. فالحياد هو نظام وجود يحمي التعددية بكل أبعادها ويعطيها حق ممارسة اختلافها بحضارة وسلام!

فالحياد يعزز الثقة بين مختلف المكونات لأنه يوحد ولاءها الوطني والسياسي للبنان ويسهل تطوير النظام الطوائفي نحو المدنية بلا خوف من تبادل الصلاحيات أو حتى التنازل عما يعتبر التنازل عنه

محظورا من دون حياد. فحرص الطوائف على صلاحياتها الدستورية ومناصبها في الدولة ناتج أساسا عن الخوف من انحياز الآخر نحو محاور عربية وإقليمية ودولية.

على أن الراعي يكشف في هذا الإطار أنه لو كان نظام الحياد قائما لما حصلت احداث سنة 1958، ولما حصلت الحروب والفتن والمجازر ووقع لبنان في تعديلات دستورية ذات طابعٍ طائفي ومذهبي غطت على الأسباب الخارجية، ودعاة الحياد يكشفون عن أنفسهم لدى تسميتهم تلك الأسباب بالفلسطينية والسورية والإسرائيلية التي كانت وراء اندلاع الحرب الأهلية وما تلاها.

ويتهم من في بيئة الراعي معارضي الحياد بأنهم يعطون الأولوية لمصالح دول أخرى وقضايا غير ما يسمونه بالقضية اللبنانية عوض أن تكون مصلحة لبنان معيار تأييد الحياد أو رفضه، أما مؤيدو الحياد فيقدمون حسب قولهم مصلحة لبنان على سواها من دون التنكر لانتماء لبنان العربي وهم يتهمون معارضي الفكرة من الجوار اللبناني، من دول وجماعات، بالاحتفاظ بنيّة توسعية ضد لبنان.

تريد البطريركية المارونية ضمان نظام الحياد دوليا الذي تراه يشكل قوة ردعٍ ذاتية تحظر تدخل أي طرف في شؤون لبنان المحايد. فأي بلد يعتدي على لبنان المحايد، يعتدي على كل دولة وافقت على حياد لبنان وضمنته.

وفي إشارة لنياتهم تجاه سلاح المقاومة من دون الإدلاء به مباشرة، يرى مؤيدو الحياد بأن لبنان مدعو إلى بناء قوة دفاعية من دون التورط في سباق التسلح، إذ مهما عظمت القدرات العسكرية لدولة تبقى هناك دول أقوى منها. والاستراتيجية الدفاعية لا تبنى على القوة العسكرية فقط. والمواءمة بين التزام لبنان الحياد، واتباع نهج ديبلوماسي ناشط وامتلاك جيش شعبي ضارب، تكفي لضمان وجود لبناني حر وسيد ومستقر.

ويحذر هؤلاء في موقف يقترب من التهديد بأنه إذا كان المجتمع الدولي يتريث في السير قدما، فمن أجل إعطاء اللبنانيين الوقت ليكوّنوا أكثرية واضحة تطالب به. من هنا يستلزم تحقيق حياد لبنان نضالا ذا ثلاثة منطلقات: فكري وسياسي وديبلوماسي. ومن أجل ذلك، لا بد من تسويق مشروع الحياد بشكل عملي لا إعلامي فقط!

ومن الملاحظ أن هذا الطرح بدأ يتخذ منحى تصاعديا عندما توجه بشكل مباشر إلى اتهام حزب الله، الذي يتجنب الدخول في سجالات مع البطريركية، بالتسبب بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية

والاجتماعية، والغربة عن الدول التي كانت تمثل الدعم والعون والصداقة للبنان واللبنانيين. وهذا ما عزز الهجمة الداخلية والخارجية على الحزب ومؤيديه وتحميله أعباء ما آلت إليه أمور البلاد التي تنحو نحو كارثة إجتماعية حقيقية.

وبذلك يمكن فهم النية وراء هذه القضية والظروف التي تنشأ فيها علما أن هذا الأمر يأتي من قبل المرجعية الدينية للمسيحيين التي لا يجمعون في الاصل على طروحاتها.

والواقع ان لبنان لا يستطيع، حتى لو أراد، النأي بنفسه أو الحياد عن قضايا المنطقة، والجغرافيا تفرض نفسها في الوقت الذي يتربص فيه العدو الإسرائيلي بلبنان ويهدده يوميا.

والحال أن القضايا في المنطقة مرتبطة ببعضها البعض والمشهد اللبناني يتشابك خاصة مع المشهد السوري، ولن يكون في مقدور لبنان ان لا يكون جزءا من معركة كبيرة في المنطقة في حال اندلاع حرب إقليمية، وهذا ما يدركه الحياديون، وإن كان هذا التطور الدراماتيكي ما زال مستبعدا اليوم لكنه لا يلغي أن الجغرافيا ستفرض نفسها لا محالة على لبنان..

على أن الراعي في دعوته الى مؤتمر دولي منذ شهر شباط الماضي لم يتمكن حتى الآن من تحقيق خرق ملحوظ على هذا الصعيد وهو الذي اعتقد أنه افتتح مرحلة جديدة من المواجهة مع حزب الله لا يسايره فيها حتى حلفاء مفترضين معه مثل الرئيس سعد الحريري والزعيم الإشتراكي وليد جنبلاط، وإن كان الراعي يحاول ان يستوحي أفكاره من وثيقة الوفاق الوطني والدستور وقرارات الشرعية الدولية.

ومرد عدم التجاوب اعتبار ان خطاب الراعي الذي أدان الانقلاب في البلد، هو مشروع انقلابي بالمعنى المعاكس. وذلك لكونه الخطاب المتأزم الجلاب للمشاكل الداخلية وحتى الأزمات التي قد تستحضر توترات وحروبا كما في بعض مراحل التاريخ اللبناني. إنه في واقع الحال الإنقلاب على الدستور ووثيقة الوفاق الوطني ودعوة مجانية الى الخارج للوصاية من جديد على لبنان ولو تمت تحت عنوان المؤتمر الدولي غير الواضح والمثير لعلامات الاستفهام.

وهذه التحذيرات تتعلق بمحاولة اعادة الغرب الذي خرج من باب المواجهة العسكرية في الثمانينيات من القرن الماضي، من نافذة المظلومية المسيحية. وتحضر هنا مخاوف من ان يأتي أي حل على حساب المطالبين بالتغيير، خاصة في البيئة المسيحية، وهم يذكرون بما حدث منذ قيام الحرب الاهلية وصولا الى خاتمتها في العام 1990، في ظل موازين قوى ليست لصالحهم ديموغرافيا وسياسيا وعسكريا.

من هنا لا تزال أصداء الدعوة نحو المؤتمر الدولي والحياد للبنان، فقط لدى القوى التي تدور في فلك الكنيسة المارونية علما ان النقطة السلبية الجوهرية في دعوات الكنيسة المارونية تتمثل في انها تجنبت ملامسة كنه المعضلة اللبنانية المتمثلة بنظامه الطائفي.

وهي أصداء تستذكر سلف الراعي البطريرك نصر الله صفير حين اطلق ومجلس المطارنة الموارنة دعوتهما في وجه التواجد السوري في لبنان في 20 أيلول من العام 2000، بعد أشهر على الانسحاب الاسرائيلي في 25 أيار.

حينها، جاء النداء بعد سنوات من اعتراض صفير على ما آلت إليه امور اتفاق الطائف في لبنان، الذي رأى أنه لم يطبق خاصة لناحية انسحاب قوات الجيش السوري من لبنان. ومنذ اواسط التسعينيات من القرن الماضي، أخذت دعوات صفير بالتتالي ليرتفع الصوت أكثر فأكثر، ولينسب البعض الانسحاب السوري في 26 نيسان من العام 2005، إلى صفير نفسه الذي أطلق الشرارة.

لكن واقع الأمور اليوم يختلف عن السابق وإن كانت الأزمة الاجتماعية أعظم وأشد فتكا باللبنانيين.